نقابة صيادلة ولاية الدار البيضاء الكبرى تشيد بقرار فرض احترام التوقيت الجاري به العمل لفتح وإغلاق الصيدليات :

قرار في خدمة المصلحة العامة والمواطنة

أعطى والي الدار البيضاء الكبرى تعليماته للمصالح المختصة للسهر على فرض احترام التوقيت القانوني لافتتاح وإغلاق الصيدليات الموجودة في مقاطعات جهة الدار البيضاء الكبرى. ويأتي هذا التدخل عقب تعبئة نقابة صيادلة الدار البيضاء الكبرى من أجل احترام التوقيت الجاري به العمل من طرف جميع صيدليات الولاية.

إن نقابة صيادلة ولاية الدار البيضاء الكبرى، إذ تؤكد الإيمان الراسخ لأعضائها بخدمة الصالح العام ومواصلة العمل كمواطنين نشطاء داخل المجتمع البيضاوي، تثمن عاليا القرار الذي اتخذه الوالي، وكذا تطبيقه الفوري من طرف عمال المقاطعات. وتعتبر النقابة أن هذا الإجراء يدخل في صميم سياسة الصحة العامة، ويأتي كتتويج لمسار طويل من التعبئة التي اضطلعت بها نقابة صيادلة الدار البيضاء الكبرى بكامل أعضائها.

قرار منسجم بشكل تام مع إرادة الصيادلة

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن نقابة صيادلة الدار البيضاء الكبرى، وإزاء حالة الفوضى التي استتبت تدريجيا في مجال احترام مواعيد افتتاح وإغلاق صيدليات الولاية، انخرطت في حملة تعبئة واسعة النطاق على مستوى كل أعضائها، وذلك من خلال وضع سلسلة من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى وضع مبادئ الانضباط وروح المواطنة في صلب ممارسة المهنة. وفي هذا الإطار، قامت نقابة صيادلة الدار البيضاء بإشعار الوالي وبتنظيم مجموعة من الوقفات الاحتجاجية، على الخصوص في المواقع التي خرق فيها القانون.

أما على المستوى الكيفي، فقد وجهت نقابة صيادلة ولاية الدار البيضاء، يوم 27 يونيو 2014، إلى المهنيين استمارة أسئلة حول شبكة مواعيد افتتاح وإغلاق الصيدليات التي يفضلونها. وتبين أن الغالبية الساحقة من الأصوات المعبر عنها، أي نسبة 81 في المائة، اختارت بوضوح الاحتفاظ بالتوقيت الجاري به العمل. فمن البديهي إذن أن القرار الأخير لوالي الدار البيضاء الكبرى ينسجم كليا ويتماشى بشكل تام مع إرادة أغلبية صيادلة الولاية.

ونود الإشارة أن عمال مقاطعات ولاية الدار البيضاء توصلوا، حسب مصادر متطابقة بما في ذلك المصادر الإعلامية، بتعليمات من الوالي تحثهم، طبقا للمرسوم الولائي رقم 1603 بتاريخ 23 دجنبر 2014، على السهر على الاحترام التام لمواقيت فتح وإغلاق صيدليات الدار البيضاء. ولهذا الغرض تم إحداث لجان مراقبة، والتي باشرت عملها ميدانيا، من أجل تطبيق القانون الجاري به العمل.

ومن بين الجزاءات المطبقة بشكل فوري من طرف هذه اللجان، إرسال إنذارين متتاليين، وفي حالة العود إغلاق الصيدلية المخالفة للقانون لمدة ثلاثة أيام. وهذه العقوبة يمكن أن يتلوها قرار الإغلاق النهائي للصيدلية في حالة ارتكاب مخالفة رابعة. وجدير بالذكر أن قرار والي الدار البيضاء جاء عقب خرق أقلية صغيرة من الصيدليات للقانون الجاري به العمل في مجال مواقيت فتح وإغلاق صيدليات الولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة غالبية الصيادلة ضد إعادة النظر في التوقيت القانوني، ليست نتيجة اختلاف بسيط حول مسألة شكلية. فالأمر يتعلق بإحداث قطيعة في نظام برهن على نجاعته وملائمته في خدمة المواطن على مدى خمسين عاما.

تعبئة الصيادلة
ضمانا لانسجام المهنة

إن أي قراءة لقرار الوالي يجب أن تتم في إطار سياقه الفعلي. ففي مواجهة الرغبات الفردية المخالفة للقواعد الأخلاقية لقلة قليلة من الصيادلة، والذين لا يتجاوز عددهم 20 شخصا من بين 1200 صيدلي، قررت نقابة صيادلة ولاية الدار البيضاء الكبرى أن تجعل من الإرادة التي عبر عنها الصيادلة في الحفاظ على التوقيت الجاري به العمل بدون تغيير قوة للفعل والإقناع.

ومن أجل وضع حد للفوضى الناتجة عن سلوك هذه الأقلية، قامت نقابة الصيادلة بتعبئة أعضائها، علما بأن هذه الفوضى هي نتيجة مباشرة لتداعيات انتخابات المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة يوم 3 مايو 2013، التي فرضت على المهنة عبر ما شابها من تزوير فريقا يفتقد للتمثيلية، والذي انتهى به المطاف إلى إقرار حله بمرسوم لوزير الصحة تحت رقم 115-13.

ومن المهم إذن أن نسجل هنا الوقع الكبير الذي نتج عن تعبئة جميع الصيادلة. فهذه التعبئة تشكل،-ويجب أن تبقى كذلك، عملا جماعيا إراديا وملتزما. لأنها ستمكن الصيادلة، الأوفياء لخدمة الصالح العام والمواطنين، من التأثير على التجديد التشريعي والتنظيمي على المدى المتوسط والطويل في إطار أخلاقي وودي.

من هنا تنبع القناعة الراسخة لنقابة صيادلة ولاية الدار البيضاء الكبرى بضرورة الانخراط الشخصي، وعلى المدى الطويل، لجميع أعضائها في القرارات التي تتعلق بمصير مهنتهم، والتي تحدد خياراتها الهيكلية، الحاضرة والمستقبلية.